



الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات

بيروت في 2010/06/24 : منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد تعلن عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

بيروت --اعلن رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ورئيس الفرع اللبناني للمنظمة النائب غسان مخيبر اليوم عن انجاز اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" بهدف مكافحة آفة الفساد تمهيدا للقضاء عليها وتطبيق اتفاقية الامم المتحدة التي صادق عليها لبنان في العام 2008. جاء ذلك في ندوة ترأسها رئيس المنظمة ورئيس مجلس ادارة "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات" النائب مخيبر في مقر مجلس النواب اللبناني بحضور وزير التجارة والاقتصاد محمد الصفدي ممثلا القطاع العام وعدد من النواب بالاضافة الى حشد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والاعلاميين. واعلن مخيبر عن انجاز اقتراح قانون " حماية كاشفي الفساد" الذي وقعه وتقدم به رسميا من مجلس النواب عدد من النواب في البرلمان اللبناني اعضاء مجموعة " البرلمانيون ضد الفساد " من بينهم بالاضافة الى مخيبر كل من النواب ياسين جابر ووليد خوري وزياد القادري وعماد الحوت والان عون وجوزيف معلوف وعلي فياض.

واكد مخيبر ان اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد يشكل مدمكا تشريعي اساسيا وضروريا من اجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان عملا بمتطلبات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. وبين مخيبر ان الفساد بات آفة تنخر في المؤسسات وتشكل عائقا امام تقدم البلد ونهوضه بشكل سليم لافتا الى ان الفساد يتسبب بالفقر وينتهك حقوق الانسان ويقوض الديمقراطية ويشكل عائقا امام النمو الاقتصادي

والاجتماعي والبيئي بالاضافة الى ان الفساد يعتبر احدى ادوات الجريمة المنظمة كان نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني.

واعتبر ان الوسيلة الاكثر فعالية وجدوى في مكافحة الفساد هي اثبات حصول الافعال التي تشكل فسادا بشهادات موثقة وادلة حسية تمكن من اثارة هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة وصولا الى القاء القبض على الفاسدين ومحاكمتهم وفق الاحكام الجزائية العديدة المتوفرة في القانون اللبناني . بيد ان مخيبر راي في هذا الامر خطورة على الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون مثل هذه الادلة لجهة التداعيات السلبية التي قد تتجم عليهم من جراء حصولهم على تلك الادلة.

واوضح مخيبر ان اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد يتضمن وضع آلية للتعويض عن الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهودر ويهدف الى حماية كاشف الفساد من الضرر الوظيفي او غير الوظيفي الذي قد يصيبه من جراء قيامه بكشف الفساد وحماية المعلومات المتعلقة بكاشف الفساد التي تعتبر سرية.

واشار الى ان اقتراح القانون المذكور يضمن فاعلية الملاحقة لا سيما عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي ما زالت في طور المشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة بعد ان تقدم النائب روبري غانم باقتراح قانون يرمي الى انشائها باسم "قانون مكافحة الفساد".

يذكر ان اقتراح القانون المنجز هو نتاج عمل مشترك قل نظيره في لبنان في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق بالوصول الى المعلومات" التي تأسست في نيسان 2008 والتي تتميز بتنوع قطاعي ومهني كبير.

واكد المشاركون اهمية التعاون في العمل التشريعي الضروري لبناء نظام النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه معتبرين ان الاعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" يمثل خطوة هامة لبناء المؤسسات القانونية والادارية الضرورية لمكافحة آفة الفساد بجدية في لبنان.

من جهته اكد الصفدي في كلمته اهمية اقتراح القانون المذكور كونه يكمل اقتراح قانون الحق في الوصول الى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام.

وبين ان وزارة الاقتصاد والتجارة معنية بمثل تلك القوانين اذ لا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه.

واشار الى ان لبنان لا يمكنه المحافظة على مصداقيته تجاه المستثمرين من دون ضوابط رادعة تحد من الفساد اينما وجد مشددا في الوقت نفسه على ضرورة تعزيز الشفافية في الادارة ومكافحة الفساد كخطوة

اساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة متطلعا الى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافاته عندما يقوم بكشف الفساد.

وحذر الصفدي من التأثيرات السلبية على الاقتصاد والمجتمع ومن خطورته على الاستثمارات متسائلا عما اذا كان القطاع الخاص بمنأى عن الفساد مستشهدا بالمعلومات التي نشرها البنك الدولي في دراسة كشف فيها انه من اصل 35 الف مليار دولار امريكي وهو حجم الاقتصاد العالمي هناك اكثر من الف مليار تهدر سنويا كرشاوى في العالم فيما الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها اربعة اضعاف بحسب الدراسة نفسها.

ورأى الصفدي ان اقتراح قانون " حماية كاشفي الفساد سيكون له الاثر الايجابي على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من اعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار. ودعا الصفدي مجلس النواب اللبناني الى اقرار مشاريع القوانين المتعلقة ب"مكافحة الفساد في القطاع العام" و " حق الوصول الى المعلومات " و حماية كاشفي الفساد " سلة واحدة باسرع وقت ممكن واعتبارها من الاولويات التشريعية.

وتحدث خلال الندوة امين سر (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد) فادي صعب عن اهمية اقتراح قانون " حماية كاشفي الفساد لتعزيز الحكم الصالح فيما استعرضت المحامية مارس غنطوس احكام اقتراح القانون المؤلف من سبعة فصول و24 مادة ابرزها حماية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لكاشفي الفساد داخل الاطار الوظيفي او خارجه ومعاقبة كل شخص يلحق ضررا وظيفيا بكاشف الفساد.

كما كانت مداخلات لعدد من الاعلاميين نوهوا باقتراح القانون اعلاه ومؤكدين اهمية دور الاعلام في تسليط الضوء على مكامن الفساد وعلى التعاون بين القطاعين العام والخاص لضرب المفسدين في اوكارهم ./انتهى/